

يجمع الفقه الدولي عند دراسته لمدولة عمى ضرورة توافر ثلاثة أركان أساسية بي، وبذه العناصر أساسية في تشكيل الدولة، فإذا نقص أحدا زالت و اعتبرت الدولة حسب وجية نظر بعض الفقهاء بأنها وحدة سياسية و قانونية فيى تقوم عمى أساس وجود مجموعة من الأشخاص الذين يقطنون في اقليم معين بصفة دائمة و مستقرة ، 2 عميا تمارس سيادتها بمعنى أنو تقوم الدولة عمى ثالث عناصر أساسية و بي أوال: السكان) الشعب(فال يتصور قيام دولة بدون سكان، مستقر، ولكن إذا كان السكان من الأركان الأساسية التي يعمق القانون الدولي العام عمى توافره ثبوت شخصية القانون الدولي العام لمدولة، فإنو ال يشترط أن ييمغ تعداد السكان رقما معيننا حتى تثبت تمك الشخصية فالمجتمع الدولي يضم مثال